

الجيش الليبي يخير مصراتة: إما الحياد أو توسيع العمليات العسكرية

الخلافات تدب من جديد في صفوف تيار الإسلام السياسي



اندفاع يقلق الجيش

وصمت الشرعية الدولية. وأضافت "هذا يدفع للسؤال، هل المعنويون باتخاذ القرار في مصراتة الذين وجّه لهم حفر بلأغصه هم أنفسهم المعنويون في فجر ليبيا وأصحاب جرة القلم؟ في إشارة إلى حزب العدالة والبناء الذي شارك في مفاوضات اتفاق الصخيرات، وقال صلاح المخزوم أحد قادته بعد توقيع الاتفاق "تخلصنا من حفر بجرة قلم"، أي من خلال الاتفاق الذي جرى توقيعه وتحديد المادة 8.

وأضافت "هل سيفكرون في ضمانات حقيقية بعيدا عن غمزات السفراء أم سيفكرون في ضالة ما سيجنونونه من حصص في الحياد، ولتذهب الضمانات العامة للحجيم طالما ضمن المفاوضات أو المعنى ضمانات حقيقية لجماعته وفريقه؟".

الإسلام السياسي، أكبر انقسام لها منذ تشكيلها في 2011، عندما اختار بعضها تأييد حكومة الوفاق في 2016، وأخرى انحازت لحكومة الإنقاذ، بقيادة ابن المدينة خليفة الغويل.

وعادت الخلافات لتدب من جديد داخل تيار الإسلام السياسي المسيطر على المدينة، وهو ما كشفته اتهامات بالتحويين صادرة عن تيار المفتي الراضية للحوار مع الجيش، لشنق من الإخوان المسلمين، وتحديدًا حزب العدالة والبناء بقيادة محمد صوان.

وقالت عضو مجلس النواب المقاطعة حنان شلوف والمحسوبة على تيار المفتي "تهديد حفر لمصراتة جاء بعد كسر الهيبة بتعدد الهجمات على الكلية الجوية، في ظل عدم وجود رد فعل قوي شعبي ولا رسمي يتناسب مع الحدث

قصف في اليومين الماضيين مطار مصراتة، حيث تقع القاعدة الإيطالية في غارات دقيقة للغاية، ولم تشمل بأي شكل الإيطاليين والمستشفى الميداني"، مؤكدة أن هذه الدقة تشير إلى "أننا لسنا هدفا للهجمات".

وبدأت معركة تحرير طرابلس الفكرة الرائجة في ليبيا بتفوق مصراتة العسكري، حيث عجزت ميليشياتها طيلة الفترة الماضية عن طرد الجيش من مواقعه وبقيت حتى الآن في موقع دفاع دون أن تنتقل إلى مرحلة الهجوم.

واستنزفت مصراتة الكثير من قوتها في قتال "داعش"، في مدينة سرت وضواحيها في 2016، كما خاضت قبلها معارك ضارية مع كتائب الرنقان وحلفائهما ما بين 2014 و2016، وواجهت كتائب مصراتة المرتبطة أغلبها بتيار

الجوية مصراتة" حطم قناعة كانت سائدة بان المدينة خط احمر لا يستطيع الجيش الوصول إليها لاسيما في ظل وجود قوات إيطالية في القاعدة، وأعلى انطباعا بان روما وعدة عواصم أخرى تخلت عن المدينة التي دعمتها بقوة منذ إسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي.

وترسوخ ذلك الانطباع أكثر عندما التزمت وزيرة الدفاع الإيطالية إليزابيتا تريستا الحياد أثناء تعليقها على الضربات التي ينفذها الجيش على قاعدة مصراتة العسكرية. وأكدت على قاعدة مصراتة في قاعدة مصراتة الجوية ليست هدفا للقصف الجوي الذي تشنه طائرات الجيش الوطني الليبي.

وأضافت أن "طائرات المشير حفر

يضغط الجيش الوطني الليبي من خلال الضربات التي ينفذها على القاعدة الجوية بمصراتة، لإجبار المدينة على الحياد والتوقف عن المشاركة في معركة التصدي لتحرير طرابلس من الميليشيات والمجموعات المنظرقة، وهو ما من شأنه التسريع في حسم المعركة.

بنغازي (ليبيا) - خيّر الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفر مدينة مصراتة ذات النقل السياسي والعسكري المهم غرب ليبيا، بين الحياد والتوقف عن التصدي لدخوله للعاصمة أو توسيع العمليات العسكرية ضدها سواء عن طريق الضربات الجوية أو اقتحامها بريا بعد تحرير طرابلس.

ونفذ الجيش الليبي ليل السبت/الأحد 11 غارة على مخازن ومستودعات تستخدم لتخزين الطائرات التركية المسيرة داخل "الكلية الجوية مصراتة"، مؤكدا أن هذا الاستهداف جاء لتشكيلها تهديدا وخطورة على القوات المسلحة وعلى المدنيين.

وأضاف البيان "تعلن القيادة العامة للجيش الوطني الليبي عدم رغبتها في استهداف مدينة مصراتة ومرافقها، إلا أن مساهمتها في الجهود الحربية ضد عمليات تحرير طرابلس من سيطرة الميليشيات المسلحة، يضطرننا لاعتبارها هدفا مشروعًا للسلاح الجوي الليبي".

قصف «القاعدة الجوية بمصراتة» حطم قناعة كانت سائدة بأن المدينة خط أحمر لا يستطيع الجيش الوصول إليها

وأضاف البيان "تعلن القيادة العامة للجيش الوطني الليبي عدم رغبتها في استهداف مدينة مصراتة ومرافقها، إلا أن مساهمتها في الجهود الحربية ضد عمليات تحرير طرابلس من سيطرة الميليشيات المسلحة، يضطرننا لاعتبارها هدفا مشروعًا للسلاح الجوي الليبي".

ويهيمن تيار الإسلام السياسي وخاصة المتطرفون الذين باتوا يعرفون محليا باسم "تيار المفتي" نسبة للمفتي المقال الصادق الغرياني على المدينة، مستفيدين من ضعف باقي التيارات التي يرى كثيرون أنه بات من الضروري أن تنتقل في إطار تحالف لمواجهة المتشدد.

وقالت مصادر محلية من داخل مصراتة رفضت الكشف عن هويتها لدواع أمنية لـ "العرب" إن القصف المتكرر على "القاعدة الجوية مصراتة" رفع من الأصوات المطالبة بضرورة وقف القتال لتجنب إدخال المدينة في حرب مباشرة مع الجيش. ويقول مراقبون إن قصف "القاعدة

وتابع "إن استمرار استضافة مدينة مصراتة للدعم العسكري التركي يجعل منها هدفا عسكريا مشروعًا لقواتنا المسلحة، غير أن حيادها وعدم تدخلها ودعمها لميليشيات حكومة الوفاق، سوف يعبر من نظرنا لها ويجعلنا نتوقف عن مهاجمتها واستهدافها بسلاح الجو، إضافة إلى عدم التخطيط لمهاجمتها في المستقبل، بعد عمليات تحرير طرابلس من الميليشيات الإرهابية".

وانخرطت مدينة مصراتة بقوة في حرب التصدي لتحرير الجيش للعاصمة، وتتردد أنباء بان ميليشيات طرابلس تشارك بشكل ضعيف في هذه المعركة

محامون أترك يحتجون على انتهاك استقلالية القضاء

إسطنبول - اختار محامون أترك الاحتجاج على غياب سيادة القانون ونزاهة القضاء بمقاطعة مراسم بدء العام القضائي.

وأفادت وسائل إعلام محلية تركية بأن أكثر من نصف نقابات المحامين المحلية في البلاد تعترض مقاطعة مراسم مقرر إقامتها الشهر القادم في القصر الرئاسي، منتقدة غياب الاستقلال القضائي وسيادة القانون.

وذكر تقرير تم نشره الليلة الماضية على موقع "تي 24" الإخباري التركي أن 41 من 79 نقابة بالولايات التركية تعترض مقاطعة الدعوة المقدمة من محكمة الاستئناف العليا لحضور حفل في الثاني من سبتمبر بمناسبة بدء العام القضائي بعد العطلة الصيفية.

وكان "حزب الشعب الجمهوري"، أكبر أحزاب المعارضة في البلاد، قال في وقت سابق السبت إن 16 نقابة فقط انضمت للمقاطعة.

وكان أول رفض قد صدر الخميس الماضي عن نقابة المحامين في إزمير، تلاه اعتذار من إسطنبول التي تتواجد بها أكبر نقابة محامين في البلاد بعضوية 40 ألف و106 محامين.

وقالت نقابة المحامين في إزمير في رسالة لرئيس المحكمة "في الخطاب الذي ستدولون به هناك، ربما تتحدثون عن استقلالية ونزاهة السلطة القضائية".

سلطة الأمر الواقع في الجزائر تتلاعب بالدستور

والتشريعية للدور والنقود المتعاطم للعسكر خلال الأشهر الأخيرة خارج الأطر الدستورية.

وأفضت إقالة وزير العدل السابق واستخلافه بالوزير الجديد بلقاسم زغماتي، في الحين الذي يحفظ فيه على تنحية الحكومة بدعوى عدم دستورية الخطوة، إلى تناقض صريح في الخطاب والممارسة لدى سلطة الأمر الواقع، التي ما انفكت تخترقه في أكثر من مرة، بينما تتمسك به لما يتعلق الأمر بحكومة نورالدين بدوي وبالمرحلة الانتقالية للخروج من نفق الأزمة السياسية.

وابان السجل القائم بين وزير العدل الجديد بلقاسم زغماتي وبين نقابة القضاء، حول قرارات التوقيف التي طالت أربعة من موظفي جهاز القضاء (قاضيان ووكيلا جمهورية)، خروج مؤسسات الدولة عن مقتضيات النصوص الدستورية والتشريعية، وتفرد رموز السلطة الجديدة بالقرار وذكر بيان للنقابة أن التشهير بقرار التوقيف من طرف وزير العدل، يتنافى مع مضمون القوانين الناظمة للقضاء، لأن مثل هذه القرارات تخضع لتدابير واضحة يكون فيها للشريك الاجتماعي والمؤسسات الأخرى رأي ولا يحق للوزير الأفراد بها والتشهير بها أمام وسائل الإعلام.

وأضاف "إن سبب توقيف وكيل الجمهورية المذكور في البيان الصحافي على أساس المادة 26 الفقرة

مسارات الأزمة وتوجه الخطاب صوب الوجهة التي نخبها.

ويرى متابعون للشأن الجزائري، بان استمرار قائد أركان الجيش الجنرال قايد صالح، في الخطابات السياسية والخوض في شؤون الأزمة الداخلية، هو أول انحراف عن الدستور الذي تتمسك بمخارجه لطي صفحة الأزمة، فدستور البلاد خص المؤسسة ببند واحد هو البند 28 لتحديد مهامه وصلاحياته.

ويبقى الجنرال قايد صالح (80 عاما)، هو رئيس أركان الجيش ونائب لوزير دفاع غير موجود بعد تنحي رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، مما يثير الشكوك في الخلفية القانونية

ولفت رخيعة، إلى أن استمرار بن صالح في منصبه مرتبط بتاريخ معين للانتخابات الرئاسية وإلا كان اغتصابا للسلطة، وهو ما يحدث الآن، حيث يقرب الرجل من استنفاد شهرين من المهلة الثانية، دون الإعلان عن موعد محدد للانتخابات، وهو الميرر الدستوري الوحيد لتواجده على رأس السلطة.

ولا تزال المؤسسة العسكرية متمسكة بالمؤسسات الانتقالية الموروثة عن نظام بوتفليقة، رغم رفضها شعبيا وسياسيا وعدم شرعيتها دستوريا، وهو ما يكرس الحالة الاستثنائية غير المعلنة في البلاد، حيث باتت قيادة الجيش تتحكم في



رئيس غصبا عن الدستور



صابر بلدي صحافي جزائري

الجزائر - توجي الخروقات المستمرة للدستور من طرف المؤسسات الانتقالية في الجزائر، يتمسك سلطة الأمر الواقع بالمخارج الدستورية للأزمة السياسية في البلاد، لا يعدو إلا أن يكون مجرد خطاب مزدوج يتناقض بين الشكل والممارسة، ففيمما ترفض مطالب المعارضة السياسية والحراك، يتم الاحتفاظ برئيس مؤقت غير شرعي وحكومة تصريف أعمال مندودة شعبيا، وخروقات يومية للدستور.

وأمام إصرار سلطة الأمر الواقع على رفض الحديث عن مرحلة انتقالية في البلاد، فإن الوضع الذي تعيشه منذ نهاية المهلة الدستورية للرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح، منذ التاسع من يوليو المنقضي، يفضي إلى أن الدولة تعيش خارج الدستور والتشريعات وفي حالة استثنائية غير معلنة.

وقال الخبير الدستوري عامر رخيعة إن "بقاء بن صالح على رأس الدولة غير شرعي وغير دستوري، وكل ما ترتب عنه يعتبر باطلا وغير قانوني، لأن ما بني على باطل فهو باطل"، في إشارة إلى جملة من القرارات السياسية والوظيفية التي اتخذها بن صالح خلال الأسابيع الأخيرة، حيث نسبت إليه قرارات تعيينات وتنجيات لمسؤولين وموظفين كبار في الدولة.